

البيان الختامي الصادر عن: الجمعية العمومية الثامنة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

القاهرة، ١٤ - ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

المنظمة تجدد مساندتها للمد التحرري في البلدان العربية وتناقش مسارات الانتقال إلى الديمقراطية

الانقسام في فلسطين والدعوة لانتفاضة
ثالثة ضد الاحتلال في ذكرى النكبة،
وتصاعد الاحتجاجات الشعبية في كافة
أرجاء العراق للمطالبة بإصلاحات حقيقية
ومنع التجديد لقوات الاحتلال في البلاد
ومكافحة الفساد.

ولاحظت الجمعية بارتياح اتجاه
التطورات نحو القطيعة مع النظام
الاستبدادي السابق في كلٍّ من تونس
ومصر، والتوجه إلى محاسبة المسؤولين عن
الجرائم التي ارتكبوها تجاه المواطنين في
البلدين، والمسااعي الرامية إلى استرداد
الأموال الناشئة عن الفساد، لكن أعربت عن
قلقها من بطء الإجراءات الخاصة باسترداد
الأموال المهربة إلى الخارج، التي تهدد
بفقدانها.

وطالبت بالإسراع في إنجاز المهام

تحت شعار «في جو من الحرية
أفسح»، اختتمت الجمعية العمومية
الثامنة للمنظمة العربية لحقوق
الإنسان اجتماعها الدوري بمقر المنظمة
بالقاهرة يومي ١٤ - ١٥ نيسان/أبريل
٢٠١١، بمشاركة أعضاء مجلس الأمناء
وممثلي المنظمات العضوة بالمنظمة في
البلدان العربية:

استمعت الجمعية العمومية إلى تقارير
ميدانية من المنظمات العضوة عن مسار
التطورات خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت
إسقاط النظامين الاستبداديين في كلٍّ من
مصر وتونس، والتحديات التي تواجههما،
كما ناقشت الصعوبات التي تواجه الثورة
في كل من ليبيا واليمن وسورية، فضلاً على
الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في البحرين
وسلطنة عمان والأردن والجزائر والمغرب،
بالإضافة إلى الحراك الشعبي لإنهاء

ورحّبت بالموقف الشجاع لأطراف لجنة غولدستون في مواجهة الموقف المخزي الذي اتخذته غولدستون الذي يهدر حقوق ضحايا العدوان ويشجع على تكراره.

واستبشرت بالحركة المطلوبة العراقية التي تجاوزت مطالبها الانقسامات الإثنية والطائفية، وأكدت ضرورة الالتزام بعدم التجديد لوجود القوات الأمريكية، والمطالبة بإصلاحات جديدة.

وأعربت عن مخاوفها من تدهور الأوضاع في السودان بالتزامن مع تنفيذ نتائج استفتاء الجنوب، وقلقها من تجاهل النظام الحاكم المطالب الشعبية المشروعة بإجراء انتخابات حرة بعد خروج النواب الجنوبيين من البرلمان وتوقف مقترحاته عند تشكيل حكومة ائتلافية يهيمن عليها.

وبينما لاحظت أن كل التعثرات التي وضعت فيها النظم العربية إنما جاءت اتصالاً بالانتهاكات الجسيمة والنمطية لحقوق الإنسان والحريات العامة، فقد نبّهت إلى أن استعادة الاستقرار للمنطقة إنما يتم على أساس تلبية الالتزام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أساس قيم ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان والمواطنة.

وعلى صلة بأعمال الجمعية العمومية، أعربت الجمعية عن إدانتها لمنع عدد من أعضائها من الحضور، سواء بقرارات أمنية في سورية أو إدارية في البحرين أو بالامتناع عن منح تأشيرات دخول لأعضاء الجمعية العمومية من العراق وتقييد مرور أعضائها القادمين من غزة.

وفي ختام أعمالها أقرّت الجمعية

التشريعية اللازمة للإصلاح وفق توجّه يراعي مسارات الانتقال إلى الديمقراطية، ولا يتهيب من التعددية الحزبية الواسعة التي تعد إحدى سمات المراحل الانتقالية.

وأدانت بكل شدة كل أشكال القمع والجرائم التي ترتكب بحق المتظاهرين سلمياً في اليمن، وتتضامن مع مطالبهم المشروعة في التغيير بعد أن فقد النظام شرعيته.

وأعربت عن بالغ قلقها من مسار التطورات في ليبيا، ومخاوفها العميقة من تقلب المواقف الدولية المضطربة بشأن تفسير قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٣.

وطالبت الحكومة السورية بالاستجابة الجدية للمطالب الشعبية المشروعة نحو الحرية، ومحاسبة المسؤولين عن جرائم القتل التي تعرّضت لها المظاهرات السلمية.

وحثت الحكومات في كافة البلدان العربية على التفاعل الإيجابي مع الحركة المطلوبة التي عبرت عن المطالبة بالتحول إلى الملكيات الدستورية، وإلغاء قوانين الطوارئ، والقوانين الاستثنائية التي تماثلها، وتطوير التشريعات الوطنية لتتواءم مع مطلب الحرية والمساواة.

وتوقفت الجمعية العمومية بشكل خاص عند الاعتداءات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني والمسار المتردي للحقوق المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وأعربت عن عميق قلقها من استمرار الانقسام الوطني في فلسطين، وطالبت القوى السياسية على الساحة الفلسطينية بأكملها بالتعااض من أجل إنهاء الانقسام،

الصوراني رئيساً لمجلس الأمناء، أ. مها
البرجس نائباً لرئيس مجلس الأمناء، أ. علاء
شلمبي أميناً عاماً للمنظمة، ود. حامد
فضل الله أميناً للصندوق، وكلاً من د. حسن
موسى، وأ. حافظ أبو سعدة، وأ. نعمة
جمعة لعضوية اللجنة التنفيذية □

العمومية التقريرين الأدبي والمالي المقدمين
من مجلس الأمناء عن الدورة السابقة
للمنظمة، وانتخبت أعضاء مجلس الأمناء.

كما عقد مجلس الأمناء المنتخب
اجتماعه الإجرائي، واختار كلاً من أ. راجي

أعضاء مجلس الأمناء

السودان	أمين مكي مدني	١ -
مصر	حافظ أبو سعدة	٢ -
ألمانيا	حامد فضل الله	٣ -
النمسا	حسن موسى	٤ -
فلسطين	راجي الصوراني	٥ -
سورية	راسم الآتاسي	٦ -
الكويت	سهام الفريح	٧ -
موريتانيا	سيد عثمان ولد الشيخ	٨ -
الإمارات	عبد الغفار حسين	٩ -
البحرين	عبد الله الدرازي	١٠ -
مصر	علاء شلمبي	١١ -
سورية	عمار قربي	١٢ -
السودان	عمر الفاروق حسن	١٣ -
اليمن	فضل علي عبد الله	١٤ -
مصر	محسن عوض	١٥ -
مصر	محمد فائق	١٦ -
الكويت	مها البرجس	١٧ -
ألمانيا	نبيل يعقوب	١٨ -
لبنان	نعمة جمعة	١٩ -
الأردن	هاني الدحلة	٢٠ -